

رئيس التحرير المسؤول
العهد منير عقيقي

الإدارة: أمل في دور مفقود

فاسدة. بحجة التوازن السياسي - المذهبي - المناطقي وحتى العشائري، تضيع فكرة وجود الدولة، فتتحول المؤسسات والادارات الى حلبة تصفية حسابات او "منطقة حرة"، يكون فيها اي شيء مباحا شريطة مراعاة التقاسم والفائدة. وهذا ما حوّل الادارة العامة الى حاضنة فعلية للبطالة المقنعة.

فساد الادارة العامة اذن منتشر بين القيمين عليها والموظفين، فضلا عن الانقسام داخلها في ما بينهم حسب ولاء كل منهم لقيادته السياسية في ظل غياب الهدف الاساس من عملهم الاداري في القطاع العام الذي هو في صلب المنفعة العامة، فتتفوق التبعية السياسية لدى الغالبية العظمى من الموظفين على علاقتهم مع الدولة، التي لا يجدون فيها الا وسيلة لخدمة مصالحهم، ومصالح السياسيين.

مع غياب المفهوم العملي للعلاقة بين الادارة والمواطن، ومع عدم وجود المساءلة والشفافية والمحاسبة، من الصعب احداث اي تحول تحت مسمى "اصلاح وتنمية"، لأن التحول الاداري يكون في تحديث النظام الاداري برمته، وبالتالي استبدال ما هو قائم بالحدثة الرقمية ما يخفف، الى حد انعدام، الوساطة والمحسوبية والاستزلام.

اضافة الى الواقع السياسي الهش، تفتقر الادارة الى مقومات بشرية ولوجستية. الافتقار الى المقومات البشرية يعني المهارة والقدرات ولا يعني العدد. وكلنا على دراية بما تشهده الادارات من فائض في التوظيف كنوع من "الرشوة الانتخابية"، وكتحشيد للتبعية الحزبية والولاء للزعيم وللطائفة، ما يعكس فوضى عارمة وتخمة على الخزينة. اما لوجستيا، فيفتقر الموظفون الى الوسائل والتجهيزات والمكننة والتدريب الملائم، وهو ما يلتمسه المواطن لجهة تدني مستوى الخدمات والتمادي في تعقيد الاجراءات والروتين المتضخم بالطوابع والاختتام الموزعة على طبقات ومبان عدة، والتأخر في انجاز المعاملات.

الادارة في لبنان آفة الآفات. الامل في استعادة مفهومها ومكانتها. دورها مفقود وسط الانهيار الذي يشهده البلد والذي بمنظور البنك الدولي يحتاج الى اكثر من عشر سنوات لاستعادة عافيته.

الادارة في لبنان نموذج عن تركيبة فاسدة. فيها خليط واسع متجذر بالطائفية والمذهبية والمحاصصة والمنفعة الخاصة، ما ساهم في تدمير الدولة وجعلها عبئا على المجتمع الذي من اجله وعلى اساسه وجدت. على مسافة مئة عام وسنة على ولادة دولة لبنان الكبير توسع الخلل، واصبحت الادارة، الركن الاساسي للمسارات الاقتصادية والقانونية والمالية والمعيشية، اكثر هشاشة بل اكثر تضررا.

ان المحاولة الجديدة للعمل على الإصلاح الاداري كانت في العام 1959 في عهد الرئيس فؤاد شهاب، الذي حاول ان يتلافى انهيار الادارات ويستبق اتساع رقعة الفوضى فيها، فوضع اسسا محددة لمكافحة الفساد الاداري الذي كان في بداياته من طريق استحداث مؤسسات رقابية فاعلة، منها مجلس الخدمة المدنية، التفتيش المركزي، المجلس التأديبي، مجلس شوري الدولة، هيئة التفتيش القضائي، وديوان المحاسبة. اما في العهود المتتالية، فلم يشهد لبنان اي تجربة اخرى جدية، او رغبة حقيقية لتطوير الادارة وتطهيرها حيث اصبحت المؤسسات الضامنة لمحاربة الفساد غارقة في بؤره.

بدأ استفحال مسار فساد الادارة وانتشاره في جسم الدولة اللبنانية مع الحرب الاهلية. لكن تمكنه منه جرى في زمن السلم الاهلي. فغرقت الادارة في الفساد بشكل علني بعد مرحلة اتفاق الطائف حين ساهمت الحكومات المتعاقبة في ذلك، فجبرت عملها بالتواطؤ مع باقي المؤسسات والزعما للمصالح الخاصة، واصبحت الاملاك العامة مستباحة، والتهرّب الضريبي مفتوحا، والمرافق الحيوية من مطار ومرافق ومعايير مشرعة بلا رقابة رسمية جدية، اضافة الى الهدر في النظام الصحي والنظام التعليمي والقطاعات الحيوية من كهرباء وماء وغير ذلك.

يشكل الفساد الاداري الفساد الاكثر انتشارا في لبنان. ففيه كل انواع الرشوة والاختلاس وسوء استخدام السلطة، واستغلال المال العام للمنفعة الشخصية والكسب غير المشروع. يعكس واقع الفساد الاداري سلطة وتسلط المؤسسات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، حيث تتوزع المحاصصة في ما بينها وتستثمرها مباشرة في عمل الادارات، وفي مجال تولي الوظائف العامة. كما يتم التعاطي في "الغرف السود"، وخارج الدوام، بأكثر الملفات من باب "المحاباة"، وبحسب التحالفات التي عادة

تتبدل لكنها تبقى جميعها مستفيدة.

الى العدد المقبل